

٤ - تلاحظ أن الأمين العام قد وضع الترتيبات مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، رهنا بتوفر الأموال ، لإنشاء وحدة في البرامج التي يديرها المدير يناط بها مسؤولية تقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة في المنطقة وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة دعماً للانعاش وإعداد التأهيل في هذه البلدان :

٥ - تناشد الدول الأعضاء أن تزود الأمين العام بالموارد اللازمة لمواجهة تكاليف تشغيل هذه الوحدة حالما يتم إنشاء الهيئة الحكومية الدولية :

٦ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بالتنسيق الوثيق مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة المعنية والمنظمات الأخرى المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، بمواصلة تقديم كل مساعدة ضرورية إلى هذه البلدان في جهودها لمكافحة آثار الجفاف على أساس التوصيات المقدمة من مختلف البعثات المشتركة بين عدة وكالات ، وذلك إلى حين إنشاء الهيئة الحكومية الدولية :

٧ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقوم بالتنسيق الوثيق مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة المعنية والمنظمات الأخرى المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، بمساعدة حكومات المنطقة ، بناءً على طلبها ، في إنشاء أو تحسين أجهزة وطنية لمكافحة آثار الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى وأن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٣ وإلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٤٨/٣٧ - تقديم المساعدة إلى بوتسوانا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٠٣ (١٩٧٧) المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ و ٤٠٦ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ، المتعلقين بشكوى حكومة بوتسوانا بشأن أعمال العدوان التي يرتكبها ضد إقليمها النظام غير الشرعي في روديسيا الجنوبية ،

(ب) أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية لسان تومي وبرنسيبي وفي تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد في موعد يتبع للجمعية العامة أن تنظر في المسألة في دورتها التاسعة والثلاثين .

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٤٧/٣٧ - تقديم المساعدة إلى المناطق المنكوبة بالجفاف في اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٩٠/٣٥ و ٩١/٣٥ المؤرخين في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، وقرارها ٢٢١/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن مسألة تقديم المساعدة إلى المناطق المنكوبة بالجفاف في اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا ،

وإذ يساورها القلق لاستمرار آثار الجفاف الضارة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان ،

وإذ تلاحظ تقرير الأمين العام بشأن اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا^(٤١) ،

وإذ تضع في اعتبارها المشاورات الجارية بين البلدان المعنية لإنشاء الهيئة الحكومية الدولية التي أوصت بها الجمعية العامة في قرارها ٩٠/٣٥ ،

١ - تؤكد من جديد قرارها ٢٢١/٣٦ بشأن تقديم المساعدة إلى المناطق المنكوبة بالجفاف في اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا :

٢ - تؤيد التوصيات المقدمة من البعثة المشتركة بين عدة وكالات والموفدة إلى اثيوبيا^(٤٢) ؛

٣ - تحيط علماً بالمشاورات الجارية بين الحكومات المعنية لإنشاء الهيئة الحكومية الدولية لمكافحة آثار الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى ، وتحثها على الانتهاء بالسرعة الممكنة ، من وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء تلك الهيئة .

(٤١) A/37/122 و A/37/198 .

(٤٢) انظر A/37/198 . المرفق .

وإذ تلاحظ أيضا ميسيس الحاجة إلى الإسراع في اتمام المشاريع المحددة في مرفق تقرير الأمين العام

١ - تلاحظ مع الارتياح جهود بوتسوانا لتنفيذ مشاريعها الإنمائية :

٢ - تؤيد كل التأييد برنامج المساعدة المنقح الورد في مرفق تقرير الأمين العام^(٤٧) وتوجه نظر المجتمع الدولي إلى ما حدد فيه من احتياجات للمساعدة لاتزال قائمة :

٣ - تلاحظ أنه ، وإن كانت استجابة بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لنداءات الأمين العام مشجعة ، فإن هناك حاجة ملحة للمحافظة على تدفق التبرعات لتنفيذ بقية برنامج الطوارئ الذي مازال تنفيذ بعض أجزائه يشكل ضرورة ملحة :

٤ - توجه نظر الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية بوجه خاص إلى المشاريع المحددة في ميدان النقل والمواصلات ، وإلى المتطلبات ذات الأولوية اللازمة لإعادة تأهيل مناطق الحدود الأكثر تضررا بالحرب ، وفقا للتوصيات الواردة في مرفق تقرير الأمين العام :

٥ - تكرر نداءها إلى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية لتقديم مساعدات سخية لتمكين بوتسوانا من تنفيذ بقية مشاريعها الإنمائية المخططة ، فضلا عن المشاريع التي استلزمتهما الحالة السياسية والاقتصادية الراهنة :

٦ - تناشد جميع الدول الاعضاء والمنظمات الإقليمية والأقاليمية والهيات الحكومية الدولية الأخرى تقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى بوتسوانا لتمكينها من أن تنفذ دون توقف برنامجها الإنمائي المخطط :

٧ - تحث الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ فعلا برامج مساعدة لبوتسوانا أو تتفاوض بشأنها ، على توسيع نطاق هذه البرامج حيثما أمكن ذلك :

٨ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، والبنك الدولي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إلى أن تعرض على هيئات إدارتها ، للنظر ، مسالة المساعدة التي تقدمها إلى بوتسوانا ، التي طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن ينفذ لها برنامجا خاصا للمساعدة الاقتصادية ، وأن توافي الأمين العام بتقارير عن نتائج تلك المساعدة وما تتخذه من قرارات في هذا

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٤٦٠ (١٩٧٩) المؤرخ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي طلب فيه إلى جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة تقديم مساعدة عاجلة إلى زيمبابوي ودول خط المواجهة ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٩٧/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٣٠/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ١٢٥/٣٤ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي كان مما قامت به الجمعية العامة فيها أن سلّمت بالصعوبات الاقتصادية الخاصة التي تواجهها بوتسوانا نتيجة لتحويل الأموال من الإنفاق على المشاريع الإنمائية إلى الإنفاق على اتخاذ ترتيبات أمن فعالة ضد هجمات وتهديدات روديسيا الجنوبية ، وأيدت التقييمات والتوصيات الواردة في مذكريتي الأمين العام المؤرختين في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٧^(٤٣) و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧^(٤٤) وفي تقريره المؤرخين في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٨^(٤٥) و ٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٩^(٤٦) .

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٢^(٤٧) الذي أرفق به تقرير البعثة التي أوفدها إلى بوتسوانا استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٢/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن الحالة الاقتصادية لبوتسوانا قد زادت تفاقما نتيجة لجفاف شديد وانخفاض بالغ في حصيلة الصادرات ،

وإذ تلاحظ حاجة حكومة بوتسوانا إلى إصلاح وإنشاء طرق فعالة للمواصلات بالبر والسكك الحديدية وبالجمو ، سواء في الداخل أو مع بقية العالم ، بالنظر إلى عدم استقرار الحالة السياسية في المنطقة ، وإمكانية تعرض بوتسوانا للضرر بوصفها بلدا غير ساحلي ، واعتادها على شبكات السكك الحديدية الواقعة تحت سيطرة خارجية لنقل صادراتها و وارداتها الرئيسية ،

وإذ تلاحظ مع التقدير رغبة بوتسوانا في إنشاء شبكة خاصة بها للسكك الحديدية ،

(٤٣) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والثلاثون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير و آذار/مارس ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12307 .

(٤٤) المرجع نفسه ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الوثيقة S/12421 .

(٤٥) Corr. 1 , A/33/166

(٤٦) A/34/419-S/13506

(٤٧) A/37/132-S/15311

وإذ تلاحظ البيان الذي أدلى به ممثل ليبيريا أمام اللجنة الثانية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، الذي وصف فيه الحالة الاقتصادية والمالية الخطيرة لبلده^(٤٨)،

وقد درست تقرير الأمين العام^(٤٩) الذي أرفق به تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدها إلى ليبيريا في آذار/مارس ١٩٨٢ للتشاور مع الحكومة بشأن المساعدات الإضافية اللازمة لتعمير البلد وإنعاشه وتنميته،

وإذ تلاحظ من التقرير المشاكل الاقتصادية والمالية الخطيرة التي تواجهها ليبيريا والناشئة أساسا عن الحالة الضعيفة والمتخلفة النمو للهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تلاحظ أيضا أن حالة الميزانية في ليبيريا، طبقا للتقرير، تجعل من المستحيل على الحكومة أن تبدأ برنامجا اثانيا دون مساعدات مالية خارجية كافية،

وإذ يقلقها بصفة خاصة أن حكومة ليبيريا غير قادرة على تزويد السكان على نحو كاف، بالخدمات الصحية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية والعمامة الأساسية بسبب النقص الحاد في الموارد المالية والمادية وخاصة على أثر النكبة الوطنية الأخيرة الناتجة عن الانهيارات الأرضية والفيضانات التي سببت خسائر في الأرواح،

وإذ تحييط علما ببرنامج تقديم المساعدة إلى ليبيريا الموصى به، الذي وضعت البعثة المشتركة بين الوكالات بالتشاور مع الحكومة^(٥٠)،

وإذ تعلم نية حكومة ليبيريا تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة للمانحين في عام ١٩٨٣، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإثاني، لمناقشة احتياجات البلدان الإثانية ولدراسة سبل ووسائل مساعدة الحكومة في جهودها لتلبية تلك الاحتياجات،

وإذ تلاحظ أن حكومة ليبيريا قد أعدت، بمساعدة الأمانة العامة للأمم المتحدة، تقريرا يحتوي على معلومات إضافية ومستكملة تتعلق بالحالة الاقتصادية لليبيريا، وقدمته إلى لجنة التخطيط الإثاني لتتظر فيه في دورتها التاسعة عشرة، عام ١٩٨٣،

الشان، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة النظر فيه في دورتها الثامنة والثلاثين:

٩ - تناشد المجتمع الدولي التبرع للحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام بغرض تيسير توجيه التبرعات إلى بوتسوانا:

١٠ - ترجو من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى المختصة في منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاونًا وثيقًا مع الأمين العام بغرض تيسير توجيه التبرعات إلى بوتسوانا:

١١ - ترجو من الأمين العام:

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال للمساعدة المالية والتقنية والمادية إلى بوتسوانا:

(ب) أن يبقى الحالة في بوتسوانا قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٣، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لبوتسوانا:

(ج) أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الحالة الاقتصادية لبوتسوانا وفي تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين.

الجلسة العامة ١٠٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

١٤٩/٣٧ - تقديم المساعدة لتنمية ليبيريا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٧/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، الذي ناشدت فيه جميع الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والإثانية الدولية أن تقدم جميع المساعدات الممكنة لتعمير ليبيريا وإنعاشها وتنميته،

(٤٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، اللجنة الثانية، الجلسة ٣٠، الفقرات من ٣٣ إلى ٣٦.

(٤٩) A/37/123.

(٥٠) انظر A/37/123، المرفق.